منوعات

MEDIA

تبرعات وهمية

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

حذّر مركز الإعلام الرقمي في العراق المواطنين من التفاعل مع رسائل احتيال تصل إلى هواتفهم، وسط مطالبات بوضع حد لتلك الرسائل وحماية الأهالي منها. وجاء في بيان للمركز: «نحذر المواطنين العراقيين من التفاعل أو التجاوب مع الرسائل الاحتيالية، التي بدأت تصل إلى هواتفهم»، من دون أية تفاصيل إضافية. ويقوم محتالون بإرسال رسائل الى الهواتف للحصول على تبرعات بحجة دعم المرضى أو النازحين وغير ذلك، لكنهم في الحقيقة يستولون عليها، بحسب ضابط في وزارة الداخلية العراقية. وأكد الضابط للعربي الجديد أن «مراكز الشرطة في عموم المحافظات العراقية تتلقى بشكل يومي بلاغات عن حالات احتيال عبر الهاتف، وأن رسائل تصل إليهم عن طريق أرقام هواتف مجهولة، تحمل عبارات عن مساعدات إنسانية ودعم للمحتاجين، وحالات مرضية، وغير ذلك». وخلال السنوات الست الأخيرة، شهد العراق أزمات إنسانية ومعيشية واقتصادية في مناطق مختلفة، وكان لحملات التبرّع التي أطلقها ناشطون مدنيون أثر كبير في تخفيف معاناة الأهالي، لكنها أيضاً فتحت الباب أمام عمليات الاحتيال عبر مواقع التواصل. وقال الناشط في حقوق الإنسان، سنان الربيعي، إنه خلال «السنوات الماضية، تمكن ناشطون ومنظمات مدنية من جمع التبرعات لعدد كبير من النازحين ومن المرضى ومعدومي الدخل، لكن في السنتين الأخيرتين، تراجعت التبرعات بسبب عمليات الاحتيال الإلكتروني، التي أضعفت ثقة المواطن في الحملات الإنسانية».

في تحقيق مرفق بصور ورسومات وفيديوهات كشف المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي «حملة» عن الخروقات الإلكترونية الكبيرة التي يتعرض لها الفلسطينيون من قبل السلطة، ومن قبل الاحتلال

الفلسطينيون مجرّدون من الخصوصية على هواتفهم

رام الله ـ **العربي الجديد**

كشف تحقيق صحافي، أعدّه مركز حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي - أن النيابة العامّة الفلسطينية طلبت من شركات الاتصال العامة والإنترنت الحصول على معلومات تخصّ مشتركين/ات في قضايا تحقيقية مختلفة، بواقع 26 ألف مرة خلال عام 2021.

شركات الاتصال لا تمتلك الرفض

وفق التحقيق الصحافي الذي أعدّه الصحافيان فراس الطويل وبثينة سفاريني، فإنه غالبًا ما تكون هذه المعلومات التي يتم طلبها عبارة عن كشوفات لسجلّ اتّصالات الشّخص المتّهم (مكالمات صادرة وواردة)، ولا يشمل السّجل التّسجيل الصّوتي. ويقول رئيس نيابة الجرائم الإلكترونية في النيابة العامة الفلسطينية ناصر جرّار، كما ورد في التحقيق، «إن عدد الطّلبات المقدّمة من قبل النيابة العامّة إلى شركات الاتّصال والإنترنت، خلال عام 2021، وصل إلى 26 ألف طلب، وفي 2020 كان الرّقم بحدود 21 ألفًا». وفقًا لجرّار، فإنّ فحوى المكالمات والرّسائل النصّية لا يمكن الوصول إليه، وهو بحاجة إلى تقنيّات خاصّة غير متوفّرة أساسًا لدى شركات مزوّدي الخدمة، بل أكد أنّ «النيابة لا تتعامل مع التسجيلات الصوتيّة، لأنّها غير قانونية». ويشير التحقيق إلى أن تلك الطلبات لا تملك الشّركات صلاحية رفضها، لكنّه أكد أن النيابة رفضت طلبات مقدّمة من أجهزة أمنيّة للحصول على بيانات، لأنّها غير مرفقة بمحاضر استدلال وغير مقنعة، وعن عددها قال: «نسبتها قليلة جدًا».

رئيس هيئة مكافحة الفساد يحصل على معلومات عن موظفيه

بالإضافة إلى النيابة العامّة والمحاكم المختصّة، أكد التحقيق الصحافي أنّ هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية كانت تطلب من شركات الاتّصال (بالتل، وجوال، وأوريدو) بيانات عن مشتركين بقضايا تحقيقيّة، وفق ما قاله جرار، الذي يضيف «إنّ النّيابة العامّة علمت بطلب رئيس هيئة مكافحة الفساد السّابق أحمد براك من الشّركات المزوّدة للخدمة معلومات عن مشتركين، مستندًا لنصّ بقانون مكافحة الفساد، وتبين أن لا صلاحيّة لهيئة مكافحة الفساد بطلب ذلك، وتمّ منع الشّركات من تزويدها بأيّة معلومات، إلا من خلال النيابة أو المحكمة المختصّة، كضمانة لسرّية المشتركين ولعدم استعمال هذه الصّلاحيّة لأهداف شخصيّة». ويشير جرار إلى أن براك تمكن من الطّلب والحصول على هذه المعلومات من مزوّدي الخدمة لفترة قصيرة، واستغلّ الأمر للحصول على معلومات اتّصال تخصّ موظّفين/ات في هيئة مكافحة الفساد. وأشار معدّا التحقيق الصحافي إلى أن هذا السّلوك (طلب المعلومات) كان متّبعًا قبل وصول أحمد براك إلى رئاسة هيئة مكافحة الفساد.

الناشطون في خطر

ويشير التحقيق إلى ما حصل خلال الاحتجاجات الشعبية، التي أعقبت مقتل الناشط السياسي نزار بنات، العام الماضي، من سرقة هواتف المتظاهرين والصحافيين على نطاق واسع، وقد جرى التركيز على سرقة هواتف الصحافيّات والمتظاهرات النساء بشكل خاص، وتمّ في وقت لاحق نشر صور خاصّة جدًا لهن محفوظة في هواتفهنّ وتعميمها على بعض مواقع التواصل الاجتماعي وتعرّضت بعضهنّ للابتزاز والتّهديد لثنيهنّ عن الخروج في الاحتجاجات أو تغطيتها. ويشير التحقيق إلى أنه رغم ملاحقة النيابة العامة العسكريّة لأحد المتّهمين بسرقة هاتف إحدى المتظاهرات وبيعه، إلا أنّ محدوديّة إجراءات المساءلة في هذا الملف بقيت واضحة، ما يتطلّب من أجهزة إنفاذ القانون، وعلى رأسها النيابة العامة، اتّخاذ إجراءات جدّية لملاحقة المتورطين.

سيطر الاحتلال الإسرائيلي على البنية التّحتية للإنترنت

افتقار للشفافية

يرى الباحث في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عمار جاموس أنّ شركات الاتّصال والإنترنت الفلسطينيّة تفتقر للشّفافية، بملف خصوصيّة المشتركين/ات وبياناتهم، وبالدرجة نفسها تبدو الشفافية غائبة لدى الجهات الحكومية والأجهزة الرسمية في فلسطين. واستقبلت الهيئة المستقلة، وعلى مدار السّنوات السّابقة، مئات الشكاوى، من مواطنين/ات حول خضوعهم لتدخّلٍ غير قانوني، في خصوصيّتهم من خلال (التّفتيش الشّخصي، وتفتيش المساكن والأجهزة الإلكترونيّة) من دون أن تكون هنالك مذكرة قانونيّة، صادرة عن النّيابة العامّة تأذن بالتفتيش. ووثّق المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرّقمية (حُر)، التّابع لحملة - للمركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، (1121) انتهاكًا للحقوق الرّقمية الفلسطينية؛ منذ بداية عام 2021 حتّى يناير/ كانون الثاني 2022، وضمّت انتهاكات مختلفة، منها 17 حالة اختراق رقمي. وتقول كاثرين أبو عمشا، مديرة المناصرة المحلية، في حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، «إنّه واجب على الدّولة إلزام شركات تزويد الإنترنت والاتّصالات، وكل الجهات، الّتي تحصل على بيانات المستخدمين/ات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بأن تكون لديها سياسة واضحة وملزمة في التّعامل مع الحقّ في الخصوصيّة والبيانات الشخصيّة للمستخدمين/ات وحمايتها». وفي مؤشّر على غياب الشّفافية ومعايير تداول البيانات الشّخصية، بين القطاع الرّسمي ومزوّدي الخدمات، تحدّث الإفرنجي عن موضوع تحديد ما بوصفه «عقد احتكار» شركة الاتّصالات الفلسطينيّة، في الفترة الأخيرة، من عهد حكومة رامي الحمد الله، الّتي لم تنشر حتّى اليوم. ويشير التحقيق إلى حوادث تتعلّق بتجسس السلطة على مسؤولين، وكذلك ما أعلنت عنه شركة فيسبوك العام الماضي، من أن قسم اعتراض التّهديدات التابع لها أحبط أنشطة تجسس منفصلة على مستخدمين/ات للموقع، إحداها تابعة لجهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية، والأخرى تعرف باسم الأفعى القاحلة، واستهدفت معارضين وصحافيين وحقوقيين وموظّفين رسميين فلسطينيين وعربًا مدنيّين وعسكريين وأعضاء في حركة فتح. من ناحية ثانية، حذّرت مجموعة «محامون من أجل العدالة» من خطورة إقدام بعض أجهزة الأمن الفلسطيني على إجبار موقوفين على فتح هواتفهم، وتصفّح حساباتهم، من دون مذكّرة قانونية.

الاحتلال.. سيطرة مطلقة على الاتصالات والخصوصيّة

يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على البنية التّحتية للإنترنت وتكنولوجيا المعلومات للفلسطينيين/ات، إضافة إلى امتلاكه أحدث الوسائل التّكنولوجية، التي يستخدمها في المراقبة الدّائمة والعشوائية للفلسطينيين/ات، وانتهاك حقّهم في الخصوصيّة، وحُرمة حياتهم الخاصّة، وهذا يعني - وفق ما تثبّته الوقائع - أنّ إسرائيل تكشف خصوصيّة الفلسطينيّين/ات بشكل فاضح. وهو ما أشار إليه التحقيق من خلال الإضاءة على استخدام الاحتلال الشبكات الفلسطينية لإيصال رسائل تهديد واختراقه هواتف فلسطينيين، ما يعكس واقعًا مركّبًا، في ما يتعلّق بالخصوصية وحماية البيانات، في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي. ويمنع الاحتلال شركات الاتّصالات الفلسطينيّة من تقديم خدماتها في المناطق المصنّفة «ج» والمقدّرة مساحتها بـ60 في المائة من أراضي الضّفّة الغربيّة، وتستحوذ الشّركات الإسرائيلية على 20 - 40 في المائة من سوق الاتّصالات الفلسطينيّة بشكل غير قانوني. كذلك تطرّق التحقيق إلى نقطة مهمّة تتعلّق بإجبار العمّال الفلسطينيين على تحميل «تطبيق المنسّق» على هواتفهم المحمولة «بحجّة تقديم معلومات حول تصاريح العمل، ورفع المنع الأمني»، «حيث يتطلّب التّطبيق عند تحميله الوصول إلى الموقع الجغرافي، وملفّات وبيانات الهاتف، والكاميرا، وأيّ معلومات للغطاء الأمني الإسرائيلي».

تعرضت فلسطينيات للابتزاز بعد سرقة هواتفهن (يوسف مسعود/Getty)

الثغرة في القانون

يشكل الحقُّ في الخصوصيّة أحد حقوق الإنسان المنصوص عليها بالاتفاقيّات والمواثيق الدّولية، وينصّ القانون الأساسي الفلسطيني المُعدّل لعام 2003 صراحةً على أنّ حقوق الإنسان وحرّياته الأساسيّة ملزمة وواجبة الاحترام. إلا أن المشكلة الجوهرية - بنظر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»- في نصوص القوانين الفلسطينية، الناظمة لحالات التّدخل في الخصوصيّة، بإسقاطها لشرط الأمر القضائي المسبّب للتّفتيش أو الضّبط، واكتفائها – فقط ـ بمذكّرة التّفتيش والضّبط، الصّادرة عن النّيابة العامّة، أو عن النّائب العام، أو أحد مساعديه، بحسب الأحوال. وأعطى قرار في قانون الجرائم الإلكترونية النيابة العامة صلاحية ضبط الأجهزة الإلكترونية، وصلاحية تفتيشها لمدّة غير محدّدة، وصلاحية بضبط كامل نظام المعلومات، أو جزء منه، والوسيلة التي تحتويه. ويرى منسّق أعمال مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، محمود الإفرنجي، أن هناك إشكالية في ما منحته بعض النصوص القانونية، من صلاحيات للأجهزة الأمنية، في التّدخل في الحياة المدنية وبحسب الإفرنجي، يعطي القرار بقانون لكل الأجهزة الأمنية صلاحية إنشاء وحدات متخصّصة تسمى «وحدة الجرائم الإلكترونية»، وتتولى النيابة العامة الإشراف القضائي عليها، لكن النيابة لا تشرف إلا على جهاز الشرطة، مشيرًا إلى أن المؤسّسات الحقوقية تطالب بأن تكون هناك وحدة واحدة للجرائم الإلكترونية في جهاز الشرطة فقط.

مشروع

أطلقت منصّة «أخبار الساحة» موقعاً يضم أرشيف كل الاحتجاجات الشعبية التي جرت في لبنان منذ عام 2019. الموقع يضم فيديوهات وصوراً ونصوصاً نُشرت في هذا السياق

أرشيف الاحتجاجات

توثيق وسرد بصريّ للحدث اللبناني

زينب ترحيني

في محاولة لـ «تقديم سرديّة للأحداث من وجهة نظر صانعيها وليس السلطة»، أطلقت منصة «أخبار الساحة» يوم الأربعاء الفائت موقعاً لأرشيف الاحتجاجات الشعبية التي شهدها لبنان منذ عام 2019. أكثر من 10 آلاف مادة، ما بين فيديو وصور وبوستّرات ونصوص، ضمّها موقع «أرشيف الاحتجاجات في لبنان»، في خطوة جديدة للمنصة التي اقتصر عملها منذ البداية (أغسطس/ آب من عام 2015) على مواقع التواصل الاجتماعية المختلفة. يبدأ المشروع أرشفته من الحراك الذي شهدته المخيمات الفلسطينية في شهر يوليو/ تموز من عام 2019، بعد قرار وزير العمل اللبناني السابق «مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية»، وصولاً إلى يوم 17 أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه وكل ما تلاه من احتجاجات في مختلف المناطق اللبنانية.

من الـ «هيلا هيلا» إلى «طاق طاق»

موقع الأرشيف سهل التصفّح، وذلك مقارنة بضخامة المادة التي يُقدّمها. لا استعراض ولا تعقيد، بل مضمون وجهد واضحان لجعل التجربة سلسة على كل متصفّح. يُمكن للزوّار الاطّلاع على الأرشيف كاملاً، وفق خاصيّة الأكثر مشاهدة أو الأكثر قدماً. اعتماد الخيار الثاني يُعطي إمكانية مراقبة أشكال تطوّر الحراك الاحتجاجي زمنيّاً.

تصاعد الأحداث، هدوؤها أو انحيازها ثمّ عودتها. خيارٌ نجح القائمون على المشروع في جعله ممكناً من خلال البنّية الأرشفة، التي اعتمدت عناوين خبرية واضحة لناحية مكان الحدث ومضمونه أو سببيّته. لهذا، يكفي على سبيل المثال الاطلاع على العناوين من الأقدم إلى الأحدث، للتمكّن من رسم خريطة زمنية ومناطقية لتصاعد حركة الاحتجاج في مختلف المناطق اللبنانية. هذا خيارٌ من ضمن خيارات كثيرة، التي

> نجحت التجربة في استحضار ما تهمّشه وسائل الإعلام اللبنانية

ستختلف مع اختلاف نيّة الزائر، نجح الموقع بشكل كبير في توقّعها أو تسهيلها. يعتمد الأرشيف على سلسلة من الكلمات المفتاحية (يسقط حكم المصرف، فساد، حراك الطلاب، اعتداءات، وقمع، وغيرها...) تساعد المتصفّح في الوصول بشكل أيسر إلى هدفه عبر حصر خياراته وتحديدها. اختيار هذه الكلمات المفتاحية قد يكون مساهمة ناجحة في إعادة رسم الخطوط العريضة للحركة الاحتجاجية، وتكثيف مسبّباتها

عملت المنصة على تغطية التحركات الاحتجاجية في مختلف المناطق اللبنانية (جوزيف عيد/ فرانس برس)

حفظ الذاكرة

يُساهم هذا المشروع في حفظ ذاكرة مرحلة مهمة من تاريخ لبنان، عبر مراكمة انتفاضة الشارع وتحوّلاته، من دون تدخل جذري او حاد في السرديّة. كما انّ اهتمام المشروع بأصوات الفئات المهمّشة، من لاجئين ولاجئات وعاملات أجنبيات وقضايا المثليات والمثليين والترانس، يزيده اهميّة بسبب تغييب هذه القضايا عن الإعلام التقليدي، وحتى في بعض المنصات الإعلامية البديلة. ما يُتيح نقلا للحظة سياسية/ اجتماعية بكل ما حملت من تنوّع.

اكتشاف

مزيد من الآثار في نينوى

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

أعلنت مديريّة آثار وتراث محافظة نينوى، شمالي العراق، عن اكتشافات أثريّة جديدة ضمن البوابة الأثرية لسور نينوى، التي تنقب فيها حالياً بعثة من جامعة إيطالية بالتنسيق مع فرق المديرية المختصة.

ونينوى مدينة غنية بالمواقع الأثرية التاريخية. فالمدينة القديمة هي عاصمة الآشوريين، ويعود تاريخ بعض المناطق فيها إلى أكثر من 2700 سنة قبل الميلاد، إضافة إلى أهميتها التاريخية بالنسبة إلى المسلمين والمسيحيين واليهود.

ووفقاً لمدير عام الدائرة خير الدين أحمد، فإن «فرق التنقيب اكتشفت قصراً يقع خلف بوابة آدد الأثرية، وما زالت الأعمال التنقيبية مستمرة فيه»، مضيفاً في تصريح لصحيفة الصباح الرسمية المحلية، اليوم السبت: «كما اكتُشفت قناة مائية تخترق أسوار مدينة نينوى الأثرية، كانت تنقل المياه من نهر الخوصر إلى داخل مدينة نينوى الأثرية، وهي محصنة بأبواب ومشبكات حديدية فولاذية لمنع تسلل الأعداء إلى داخل المدينة عن طريق القناة».

وأكد أن «الاكتشافات تضمنت أيضاً أجزاء واسعة من بوابة آدد الأثرية، فضلاً عن أبراج الحراسة الرئيسة، كما نجحت بتأهيل مدخل البوابة من خلال عمل ممر من أسفل القوس إلى البوابة وأشكال التعبير عنها والبنات قمعها. ولكن في نفس الوقت، من الممكن ملاحظة نقطة ضعف تقنية، تحديداً في خاصيّة البحث والتي تشكّل أساساً وراقعة لأي مشروع أرشفة، إذ وزّع الموقع خانات البحث حسب مجموعة من التصنيفات: المحافظة، المدينة، المعلم، التاريخ، الهتافات، الكلمات المفتاحية، الشخصيات أو المصدر والناشر. ولكن ليس متاحاً للزائر تحديد أكثر من تصنيف واحد للبحث، بما معناه أن المتصفّح لا يستطيع الجمع في بحثه بين تاريخ زمني وهتاف محدّد على سبيل المثال. مشكلة تقنية قد تكون عائقاً أمام زائر يبحث عن مادة واحدة بعينها. تواصلنا مع القائمين على المشروع، لسؤالهم عن الثغرات وعن احتماليّة تطوير الموقع. هم لا يدّعون «الكمالية» وواعون إلى «حاجة الموقع للتطوير والتحسين»، خاصة أنه ما زال في مرحلته التجريبيّة. استغرق التحضير والتأسيس للموقع حوالي السنتين، بينما تركّز عمل الأرشفة البحت في حوالي الثمانية أشهر.

لماذا ثورة 17 تشرين؟

أجاب فريق «أخبار الساحة» عن الكثير من الأسئلة التي قد تُطرح حول مشروع الأرشيف في خانة «من، لماذا وكيف». أوّلها سؤال لماذا ثورة 17 تشرين 2019؟ ما الخصوصيّة في هذه الحركة الاحتجاجية التي تستدعي خلق منصة لأرشفة أحداثها؟ يُجيب القائمون على المشروع عن السؤال في خانة التعريف الخاصة بالموقع: «ما يُميّز ثورة تشرين 2019 عمّا سبقها من تحركات احتجاجية، انتشارها وتشظيها ولا مركزيّتها، بما يتجاوز العاصمة بيروت».

هذا الحديث عن لا مركزيّة احتجاجات 17 تشرين يفتح الباب على أهميّة تجربة «أخبار الساحة» بشكل عام على مرّ السنوات. عملت المنصة على تغطية التحركات الاحتجاجية في مختلف المناطق اللبنانية، متفادية الوقوع في فخ تغطية تحركات «شعبية» من تنظيم أحزاب لبنانية. يعتمدون منطقاً وسياسة للنشر واضحة في انحيازها إلى الفئات المهمّشة وصوت الشارع، باقلّ تدخّل ممكن من الأشخاص. ولكن هذا لا يلغي طابع الصفحة السياسي، عبر مواقف وبيانات صادرة عنهم للتعبير عن موقفهم في أحداث معينة. نجحت تجربة «أخبار الساحة» في استحضار ما اعتادت الوسائل الإعلامية اللبنانية التقليدية على تهميشه، إذ درجت العادة تركيز الاهتمام على ما يجري في العاصمة بيروت، وتهميش أو تناسي ما يجري في «الأطراف».

ما سمح لهذه المنصة توسيع رقعة تغطياتها هو تمكّنها من اعتماد شبكة من المراسلين والمراسلات المتطوّعين من مناطق كثيرة، وتواصل عدد كبير من المتابعين معها لنشر محتواهم من التحركات. باختصار، هو إشراكٌ لأطراف متعددة في عملية نقل الأخبار، في أسرع وقت ممكن، من دون أن يخلو الأمر من اعتماد «آليات التحقق من المصداقية». بناء عليه، فإن أغلب المواد المنشورة على موقع الأرشيف، سواء فيديو أو صورة، هي مواد غير محترفة؛ أي غير ذات جودة عالية. تصوير بإمكانات وأدوات متواضعة، لقطات عفوية نقلت الشارع كما هو بناسه ولغتهم وبكل ما حملوه من غضب وفرح باستعادة الحيّز العام. مجموع الأرشيف الآن هو تجميعة من مواد أصيلة أو منقولة من مصادر أخرى (تمّ احترامها وذكرها بمهنية)، ولكنها دعوة مفتوحة إلى كل من يرغب في إثراء أرشيف الاحتجاجات بمواد خاصة (منشورة أو غير منشورة).

حفر داعش الكثير من آثار نينوى (صافيت حامد/فرانس برس)

فرق التنقيب اكتشفت قصراً يقع خلف بوابة آدد الأثرية

إن «المحافظة من أغنى محافظات البلاد بالآثار، إلا أنها تعرضت لتدمير واسع للمناطق الأثرية من قبل تنظيم داعش، والى إهمال حكومي من الحكومة الحالية والحكومات التي سبقتها»، مؤكداً للعربي الجديد «استطعنا خلال الفترة الأخيرة أن نستقطب عدداً من البعثات من جامعات عالمية تعمل على التنقيب والبحث عن آثار جديدة في المحافظة، وقد حصل الاكتشاف الأخير بالتعاون مع الفرق المختصة لجامعة بولونا الإيطالية».

وأشار إلى أن «الآثار في المحافظة تتعرض إلى إهمال كبير، خاصة بعد معارك التحرير التي شهدتها المحافظة عام 2017، واليوم هناك تجاوزات كبيرة من قبل المواطنين على الأراضي الغنية بالآثار، كما أن بعض الجهات السياسية استطاعت، بعد تحرير المحافظة، السيطرة على أراض واسعة تضم آثارا من خلال استملاكها رسمياً وبيعها كقطع أراض سكنية وأسواق، على الرغم من أن ملكية تلك الأراضي تعود للدولة».

وأضاف أن «تلك الجماعات والجهات التي تتحكم بالمحافظة وبمناطقها الأثرية تعد مصدر تهديد للبعثات الأجنبية، التي نسعى لجذبها إلى المحافظة لتنفيذ عمليات استكشاف جديدة»، داعياً الحكومة الى «التدخل وفرض سيطرتها، والحفاظ على التراث الكبير لنينوى».

قضيّة

إعلان يحرّض على الاغتصاب الجماعي يغضب الهنديات

لندن ـ **العربي الجديد**

أوقفت وزارة الإعلام الهندية، أخيراً، بثّ إعلان لماركة عطور بعد أن أثار حملة اعتراض كبيرة على منصات التواصل الاجتماعي ومن قبل عدد كبير من النجوم، احتجاجاً على ما اعتبروه ترويجاً للاعتداء الجنسي والاغتصاب الجماعي. ويظهر في إعلان شركة لايرز شوت المثير للجدل أربعة رجال في متجر، ويبدو للوهلة الأولى أنهم يلاحقون امرأة خائفة قبل أن يتبيّن أنهم يتنافسون حول من سيأخذ العبوة الأخيرة من بخاخ الجسم. تسبّب الإعلان التجاري في عاصفة من الغضب على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب تلميحاته حول الاغتصاب الجماعي.

وقال كثيرون إنّ توقيت بثّ الإعلان جعله غير حساس أبداً، خاصة بعد أسبوع واحد فقط من وقوع جريمة، قام خلالها خمسة رجال باغتصاب فتاة تبلغ من العمر 17 عاماً في مدينة حيدر آباد، وهي الجريمة الأحدث في سلسلة من الجرائم الجنسية ضد النساء والأقليّات في الهند. وكتبت رئيسة لجنة دلهي للمرأة سواتي مالیوال لوزارة الإعلام الهندية: «من الواضح أنّ هذا الإعلان يروّج للعنف الجنسي ضدّ النساء والفتيات ويعزز عقلية المغتصب عند الرجال. هذا الإعلان مجرح ولا ينبغي السماح بعرضه على وسائل الإعلام». في غضون 24 ساعة، استجابت الوزارة لرسالة مالیوال، وأوقفت بثّ الإعلان، كما طلبت من «تويتر» و«يوتيوب» إزالته عن منصّتيهما. وقالت الوزارة في رسالة بالبريد الإلكتروني إلى «تويتر» إنّ مقطع الفيديو «يضرّ بصورة المرأة وبالحشمة وبالأخلاق» وينتهك مدوّنة أخلاقيات الإعلام الرقمي. وفي بيان صدر يوم الاثنين الماضي، اعتذرت «لايرز شوت» عن الإعلان التلفزيوني، قائلةً إنّها «لم تقصد قط إيذاء مشاعر أيّ شخص ولا الترويج لأيّ نوع من الثقافة، يراها البعض خاطئة». أشارت الشركة إلى أنّها طلبت طواعية من جميع شركائها الإعلاميين التوقف عن بث الإعلان اعتباراً من يوم السبت بأثر فوري.

لكنّ الجدل استمر حتّى بعد إزالة الفيديو، إذ تعرّض لانتقادات حادة من عدد كبير من الفنانين. وأبدت الممثلة ريشا تشادا اشمئزازها ووصفت الإعلان بأنّه «قذارة»، وكتبت في تغريدة على «تويتر»: «المدراء الإبداعيون، كتاب السيناريو، وكالة الإعلانات، الزبون، الممثلون... هل يعتقد الجميع أنّ الاغتصاب مزحة؟». ووافقت النجمة بريانكا شوبرا على تغريدة تشادا، وردّت على تغريدتها بالقول إنّ الإعلان «مخجل ومثيرٌ للاشمئزاز» وعبّرت عن سعادتها بإيقاف عرضه من قبل وزارة الإعلام. كما انتقد الكاتب والمخرج السينمائي فرحان أختار الإعلان. وغرّد أختار، الذي اختير سفير الأمم المتحدة للنوايا الحسنة للمرأة: «يا لها من عقول تافهة وملتوية تلك التي تفكّر وتعطي الموافقة وتنفّذ هذا الإعلان المقزّز لبخاخ الجسم الذي يلمّح للاغتصاب الجماعي. الأمر مخزٍ!» أمّا الممثلة سوارا بهاسكار فقالت إنّ الشركة ووكالة التسويق التابعة لها «منعدمو الزوق»، خاصة بعد بثّهم الإعلان إثر جريمة الاغتصاب الجماعي للمراهقة، والتي وقعت في منطقة راقية في حيدر اباد يوم السبت الماضي.

وقد صدمت القضية ولاية تيلانجانا، وعاصمتها حيدر آباد. وقال وزير داخلية تيلانجانا محمد محمود علي يوم السبت الماضي إنّه «سيتم اتخاذ إجراءات قوية ضدّ جميع الجناة بغض النظر عن خلفياتهم».

لكن هذا الإعلان المحرض على الاغتصاب لم يكن مفاجئاً بالنسبة لكثيرين، فالإعلام الهندي، ومعه الأعمال الفنية، تتعامل في أغلب الأوقات بفوقية مع النساء، كما أنها تجعل من التمييز ضدهن مادة للسخرية أو مادة للضحك. كما أن عالم الإعلانات يعمل على فرض صور نمطية للنساء، خصوصاً صاحبات البشرات الأكثر سمرة، من خلال تكثيف الترويج للمستحضرات الخاصة بتفتيح البشرة على اعتبار أنها عنصر لجذب الغرسان، وأداة لتسهيل الزواج. من دون أي مواربة تسعى هذه الإعلانات تحديداً إلى تصوير النساء صاحبات البشرات السوداء على أنهن أكثر قبحاً من أولئك من صاحبات البشرات الأفتح.

> تعرّض الإعلان لانتقادات حادة من عددٍ كبيرٍ من الفنانين

بدا عرض الإعلان بعد اسبوع واحد من اغتصاب شابة من قبل 5 رجال (دانيال بيريهولاك/Getty)

فعالية

تاريخ العنف ضد المرأة على صفحات المجلات

في قاعة مركز «أمم للتوثيق والأبحاث» يقام حالياً معرض يرصد ظاهرة العنف ضد المرأة وكيفية عرض صور تها في المجلات اللبنانية

حوّل الفنان اللبناني، ألفرد طرزي، قاعة مركز «أمم للتوثيق والأبحاث» في ضواحي بيروت إلى مساحة تاريخية مبهرة فنياً، تضج بالذكريات والأحداث والشخصيات، ضمن تجهيز فني شاء من خلاله إبراز «ظاهرة العنف وتطور صورة المرأة في المجلات اللبنانية» خلال نصف قرن. ويضمّ هذا المعرض الذي يحمل عنوان «ذاكرة مدينة من ورق» ويستمر إلى 20 تموز/ يوليو المقبل، آلاف الرسائل والمئات من أغلفة المجلات وعشرات الملصقات، تعود إلى المرحلة الممتدة من ثلاثينيات القرن العشرين إلى ثمانينياته. واستند الفنان المولود عام 1980 في إنجاز هذا التجهيز إلى أرشيفه الخاص ومجموعة صاحب «دار الفرات» عبودي أبو جودة ويحيى حكيم وأرشيف مركز «أمم» الذي أسسه في جزء من منزله في حارة حريك بضاحية بيروت الجنوبية الباحث والناشر والناشط اللبناني لقمان سليم الذي اغتيل في الرابع من شباط/فبراير 2021 في جنوب لبنان. وتشكّل الاغتيالات في لبنان خلال المرحلة المشمولة بالتجهيز جانباً بارزاً من ظاهرة العنف التي يتمحور عليها العمل.

ويقول طرزي إن المعرض تتويج لدراسة أعدّها عن الصحف اللبنانية في تلك الحقبة ويركّز فيها على «العنف وعلى تطور صورة المرأة». وتوضح المسؤولة عن الأرشيف في مركز «أمم»، غالية ضاهر، أنّ المعرض يتناول «الوسائل التي كانت المجلات تجذب بها الناس يومها، كاستخدام صورة المرأة ولا أحبذ كلمة تسليعها، والأحداث المهمة التي طبعت تلك المرحلة». ومن تلك الأحداث مثلاً الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وموجة التحرر في الستينيات، والعنف الذي مثلته الثورات وخصوصاً الفلسطينية في السبعينيات وآثارها على لبنان، والاغتيالات التي شهدتها الصحافة في لبنان.

وفي وسط القاعة، تستقبل الزائر مجسمات بالأبيض والأسود أو بالألوان، لشخصيات معروفة تجسّد العنف والثورة، أو لشخصيات نسائية من عالم الفن أو ثائرات، وصور جماعية وشعارات نسّقها طرزي بحسب المرحلة التي تعود إليها، واختارها من المجلات المعروضة، استناداً على رسوم للفنان التشكيلي الفلسطيني توفيق عبد العال ورسامي الكاريكاتور اللبنانيين الراحلين ستافرو جبرا وبيار صادق ومحمود كحيل وسواهم. وتمثّل المجسمات شخصيات عالمية ومحلية شهيرة، بينها نجمة الشاشة الأميركية مارلين مونرو والمغني الفيس بريسلي، ورمز الثورة الكوبية الأرجنتيني المولد إرنستو تشي غيفارا، إضافة إلى الرئيس اللبناني الراحل بشير الجميل الذي اغتيل في أيلول/سبتمبر 1982 بعد 21 يوماً على انتخابه، والزعيم الدرزي الاشتراكي الراحل كمال جنبلاط الذي اغتيل في آذار/مارس 1977، والمناضلة الفلسطينية ليلى خالد. وبين المجسّمات أيضاً مشاهد من الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990).

وتنتشر رفوف خشبية تستريح عليها مجلات متعددة العناوين والأغلفة، منها السياسية المستقلة أو تلك التابعة للأحزاب الناشطة في لبنان آنذاك. وبين هذه المطبوعات مجلة «السينما» المتخصصة في الفن السابع، وأخرى عنوانها «الجنس»، كانت «جريئة بغلافها وعميقة في مضمونها»، على ما تقول ضاهر. وتلاحظ المسؤولة في «أمم»، أن «درجة تقبّل الجرأة في استخدام صورة المرأة كانت في تلك المرحلة أكبر مما هي عليه اليوم». وفي طرفي القاعة، من الجهتين اليمنى واليسرى، ملصقات سينمائية وصفحات توثق أحداثاً مفصلية في تاريخ لبنان والعالم، ومقالات مهمة كمقابلة أجرتها مجلة «لا روفو دو لبنان» مع الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عام 1979.

تمثل المجسمات شخصيات عالمية ومحلية شهيرة، بينها نجمة الشاشة الأميركية مارلين مونرو (جوزيف عيد/ فرانس برس)

(فرانس برس)